الأمم المتحدة

E/CN.6/2010/NGO/40

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
15 December 2009
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة الرابعة والخمسون

١-١٢ آذار/مارس ٢٠١٠

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: استعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج أعمال الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين ومدى إسهامها في تشكيل منظور جنساني يكفل إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية

بيان من المجلس الاستشاري الأنغليكاني، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يُعمم وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* E/CN.6/2010/1.

190110 190110 09-65696 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

البيان

"النساء والرجال اتحدوا معا في عقيدة وأسرار مقدسة وكهنوت موحدين للمساهمة في تحقيق المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام"

١ - يتألف المجلس الاستشاري الأنغليكاني من ٨٠ مليون عضو في ١٦٤ بلدا حول العالم. وقد استثمرت المنظمة، كمجموعة ذات أولوية، في تدريب أكثر من ٢٠٠ امرأة من أكثر من ٥٠ بلدا في مجال محو الأمية الاقتصادية والدبلوماسية والدعوة على الصعيد الدولي. ويدعو الأعضاء إلى الأهداف الاستراتيجية لمنهاج عمل بيجين واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والأهداف الإنمائية للألفية.

٢ - ويرى المجلس أن أنشطة تعزيز أثر الإجراءات وتعميقها لتنفيذ منهاج عمل بيجين يلزم البدء فيها من خلال الصلاة وتقديم الخدمات التي تضمن تلبية جميع الحقوق وبخاصة حقوق المرأة والاحتياجات الأساسية. ويعمل المجلس في شراكة مع الحكومات والجهات الفاعلة غير الحكومية وغيرها من الجماعات العقائدية، ويربط عن قصد بين الصكوك والأدوات اللازمة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويشمل عمله عمليات استعراض المكاسب التراكمية من الاتفاقية ومنهاج عمل بيجين والأهداف الجنسانية الخاصة بالأهداف الإنمائية للألفية، وتضمين هذا التحليل أثر الحالة المالية والاقتصادية الراهنة والمناخ وأزمة الغذاء.

ألف - الإنجازات في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والعقبات التي تعترضهما

٣ - يدعم المجلس الحكومات التي تعمل من أجل تلبية المتطلبات الواردة في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة من أجل مساواة المرأة أمام القانون[(١)]. ونلاحظ أيضا أن عددا من الحكومات الوطنية، لا سيما في البلدان النامية وبلدان الشمال الأوروبي، قد مكنت المرأة من خلال العمل الإيجابي، وبالتالي مكنتها من المشاركة في صنع القرارات ووضع التشريعات.

٤ - **العقبة:** لم يترجم هذا في كثير من الأحيان إلى تشريعات وممارسات إدارية لضمان الحقوق المتساوية للمرأة. ولم يتم ربط الأدوات القانونية بالأدوات الاقتصادية لضمان الحقوق الاقتصادية وإمكانية الوصول إلى الموارد الاقتصادية بما يتماشى مع الهدف الاستراتيجي ألف-٢ لمنهاج عمل بيجين.

(١) انظر اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المادة ١٥.

٥ - كانت هناك ردود فعل متفاوتة تجاه المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، حتى بعد اعتماد المجلس للقرار ٣١/١٣[٢]. وتقدم هذه المكاتب برامج تراعي الفروق بين الجنسين وتزود النساء بالمهارات في مجال القيادة وصنع القرار، وتوليد الدخل، والدعوة ومحو الأمية الاقتصادية. وفي رواندا، نشطت الكنيسة الأنغليكانية في إدانة العنف القائم على نوع الجنس علنا، وإشراك المرأة في عملية التحول للسلام وإنشاء النوادي النسائية في جميع المقاطعات.

٦ - **العقبة**: هناك أبرشيات لم تتوفر فيها مكاتب للمرأة و قد أغلق عدد قليل منها كنتيجة مباشرة للأزمة الاقتصادية والمالية. وهناك أبرشيات لا تزال تناقش رسامة المرأة ككاهنة مما يضع المرأة في مناصب قيادية.

٧ - لذا فإننا ندعو إلى:

(أ) النظر في طريقة مستدامة لتحقيق المساواة للمرأة، التي تشمل ضمان أنها مكرسة في إطار السياسات والقوانين الوطنية والصكوك والأدوات الإدارية؛

(ب) وضع أدوات مبتكرة وقائمة على البحوث للدعوة والحوار بشأن قرارات الكنيسة التي تعزز صياغة السياسات والتشريعات الحكومية وتستكملها بالسبل التي يمكن اعتمادها في مختلف الإجراءات، بما في ذلك مبادرات التبشير ونمو الكنيسة، وفقا للقرار ٠٢/١٤[٣]، بالإضافة لصكوك الأمم المتحدة؛

(ج) إقامة الشراكات حول الأدوات ودراسات الحالة لمعالجة مواطن الضعف في مجالات التنفيذ والمساءلة عن الإجراءات المتخذة من خلال وضع أدوات مشتركة لتقييم التقدم المحرز والثغرات في تحقيق المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام؛

(د) استخدام أدوات للمقارنة وتقييم التقدم المحرز في جميع أنحاء النظم المختلفة التي يمكن أن توضح فعالية النمو الاقتصادي والحد من الفقر والحق في التنمية.

باء - الإجراءات المتخذة بالنسبة للنساء في حالات ما بعد النزاع

٨ - نؤيد قرار مجلس الأمن ١٨٨٨ (٢٠٠٩) بشأن العنف الجنسي في حالات النزاع المسلح. وفي إطار اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة نفذ المجلس الاستشاري الأنغليكاني برامج المصالحة وتضميد الجراح في مرحلة ما بعد النزاع في بوروندي ورواندا،

(٢) قرار المجلس ٣١/١٣ الذي دعا إلى إنشاء مكاتب للمرأة أو مكاتب جنسانية في جميع الأبرشيات الأنغليكانية.

(٣) قرار المجلس ٠٢/١٤.

وكذلك في الكونغو والسودان وميلانيزيا. ولدى المجلس برامج لدعم ضحايا العنف والاغتصاب في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٩ - وقد عملت رواندا جنبا إلى جنب مع المجلس باعتباره جزءا من مجتمع المؤمنين لوضع تشريعات جديدة لتمكين النساء والأرامل والفتيات، وكفالة حماية حقوقهن بما في ذلك الميراث والملكية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي الالتزام بالإجراءات المتخذة من أجل المشاركة المتساوية للمرأة في منع النزاعات، وإدارة النزاعات وتسويتها في مرحلة بناء السلام ما بعد النزاع (على النحو المتفق عليه في الدورة الثانية والخمسين للجنة وضع المرأة في عام ٢٠٠٨). وفي ضوء العقبات التي تعترض الأهداف، ندعو إلى ما يلي:

(أ) تعيين ممثل خاص للأمين العام لدفع وقيادة وتنسيق كافة البرامج المستمدة من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن العنف؛

(ب) توفير الدعم لميزانية تنفيذ برامج العنف الجنسي المتعلقة بالنزاع؛

(ج) الاستجابة على نحو سريع للعنف المترلي والعنف القائم على الجنس في مرحلة ما بعد النزاع، وخصوصا أن الاستجابة لحالات الطوارئ غالبا ما تزال بعد احتواء النزاع؛

(د) زيادة التضامن والشراكة في تقديم المشورة وإدارة الصدمات النفسية للنساء الضحايا في حالات ما بعد النزاع؛

(هـ) إنشاء آلية ''حماية المرأة والهيئة الاستشارية الجنسانية في مجال حقوق الإنسان''[٤] في إطار بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام؛

(و) وضع جدول زمني للإبلاغ وآلية لرصد منع العنف الجنسي ذي الصلة بالنزاع وإدارته وحله، على النحو المبين في قراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩)؛

(ز) إقامة ''الآحاد الخاصة'' كوسيلة للتوبة والتحول والتجديد بسبل تؤدي إلى تعميق أواصر تناول العشاء الرباني؛

(ح) إنشاء وسيلة للرد السريع والإغاثة أكثر فاعلية في معالجة حالة الأقليات التي تعيش في ظروف صعبة، وتقديم الدعم لاحتياجات السكان الأصليين؛

(ط) تعزيز التحالفات لوكالات الإغاثة والتنمية لتحسين التنسيق في مجال التنمية والإغاثة والدعوة وتبادل أفضل الممارسات؛

(٤) كاثاميي كينوتي (Kathambi Kinoti)، رابطة حقوق المرأة في التنمية، ٢٠٠٩.

(ي) على الحكومات التي لم توقع بعد على إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية أن تفعل ذلك، بدعم نشط من جانب الكنائس في تلك البلدان؛

(ك) يلزم اتخاذ الخطوات المناسبة والضرورية في الحالات التي يشكل فيها السكان الأصليون أقليات للمساعدة على شفاء أسر السكان الأصليين، بما في ذلك حماية النساء والأطفال من العنف وخطر الاتجار بالبشر.

جيم – استراتيجيات تركز على نوع الجنس من أجل استغلال الموارد الطبيعية

١٠ – فيما يتعلق بالبيئة والاقتصاد العالمي والدعم المقدم للناس والمجتمعات الضعيفة، يشجع المجلس الاستشاري الأنغليكاني جميع الحكومات والمؤسسات على تقدير التكاليف البيئية والمالية للأنشطة المؤسسية، بما في ذلك الكنيسة؛ والعمل من أجل زيادة فرص الحصول على المياه المأمونة كحق إنساني ثابت؛ وتمكين المجتمعات الدينية من النظر في خدمات الطاقة بوصفها حاجة عملية واستراتيجية، وتشجيع استخدام الطاقة المتجددة للحث على تطوير المهارات ودعمها واستدامة الاستخدام المناسب للعلوم والتكنولوجيا؛ والدعوة إلى الاقتصادات المستدامة والإصلاحية مع الحكومات الوطنية والأمم المتحدة (من خلال مكتب المراقبين الأنغليكانيين)، والدوائر المحلية.

دال – إعادة بناء المجتمع المحلي الذي يركز على المنظور الجنساني

١١ – قامت الكنائس المحلية بعمل رائع في إعادة بناء المجتمعات المحلية، حتى في الحالات التي يوجد فيها العنف والنزاع. وينبغي للوكالات الأسقفية للمعونة الإنمائية وغيرها من الكنائس والمنظمات غير الحكومية العلمانية، أن تزيد دعمها لتعزيز تنفيذ برامج التنمية الاجتماعية. وينبغي أن تلبي هذه البرامج، من خلال الكنائس المحلية، الاحتياجات الاستراتيجية للإناث والذكور.

هاء – تعبئة النساء والرجال للإجراءات الشاملة التي تركز على نوع الجنس

١٢ – في تايلاند، يدر الاتجار بالبشر ٥٠٠ بليون باهت تايلندي (الدولار الأمريكي = ٣٤ باهت تايلاندي) سنويا، أي بنسبة ٥٠–٦٠ في المائة من الميزانية السنوية للحكومة، وهو أكثر ربحا من تجارة المخدرات (السلطات والناشطون، كولاشادا شاييبات (Kulachada Chaipipat) ”قانون جديد يستهدف مكافحة الاتجار بالبشر“، صحيفة ذي نيشن The Nation، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧).

١٣ - **العقبات**: هناك عزوف عن الاعتراف بالروابط بين الأزمات الاقتصادية والفقر والاتجار بالبشر والعنف الجنساني. والاتجار بالأشخاص آخذ في الارتفاع، إضافة إلى كونه مربحا، نتيجة للأزمة المالية، مما يمثل مطلبا متجددا لتعبئة الرجال والنساء من أجل العمل في هذا المجال. وللأزمة المالية والاقتصادية تأثير مباشر على الأسر المعيشية يتجاوز الخسائر في المساكن وفرص العمل. ''ومن المتوقع أن يؤدي الانكماش الاقتصادي الأخير إلى الإيقاع بأطفال وشباب أكثر ضعفا ليتم استغلالهم في تجارة الجنس العالمية''[٥].

يقول أسيبونغ Asipong ''إن سألتني، لا تقوم الحكومة بتصحيح مصدر المشكلة''. ''إنها تعالج الأعراض فقط. فالفقر يمثل مساهمة كبيرة في هذه المشكلة في تايلند، وخصوصا في الريف. وأطفال الشوارع والأطفال عديمي الجنسية معرضون بشكل كبير للاستغلال الجنسي في أغراض تجارية[٦]. ونحن بحاجة إلى تحسين إنفاذ القانون وتحقيق الرفاه الاقتصادي للأطفال''.

١٤ - ونظم المجلس الاستشاري الأنغليكاني، في شراكة مع منظمة اليونيسيف ومنظمة إنهاء استغلال الأطفال في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية والاتجار بهم لأغراض جنسية، إجراء مشاورات إقليمية آسيوية لمعالجة مسألة الاتجار بالبشر، وخاصة الاتجار بالفتيات.

١٥ - وكانت أفضل الممارسات من الهند حيث كان الأساقفة، الذين يعملون بصورة وثيقة مع المجتمع المحلي وسلطات المقاطعات المحلية، قد أنشأوا نظما للمراقبة ورصد وإبلاغ عن الفتيات أو أي وكلاء قد يأتون للمجتمع المحلي للتعاقد معهن أو الاتجار بهن. كما أسسوا أيضا طريقة لتتبع الفتيات المتاجر بهن وإعادة توطينهن، ويعملون حاليا على إنشاء وسيلة لتمكين الضحايا اقتصاديا في مجتمعهم.

١٦ - وبذلت الشبكة النسائية الأنغليكانية الدولية جهودا لتعزيز اهتمامات المرأة بالكنيسة والمجتمع. وقدمت الجهود الدعم لاتخاذ إجراءات من أجل القضاء على العنف ضد المرأة. ومكنت هذه التعبئة جميع الأبرشيات من المشاركة في البرامج والمناسبات التي تعزز حقوق المرأة ورفاهيتها، ولا سيما على النحو الوارد في منهاج عمل بيجين والأهداف الإنمائية للألفية. وشملت الجهود الأخرى الأساليب المناسبة لتخصيص الموارد المالية والإجراءات لتنفيذ الميزنة الجنسانية في جميع أنحاء المجتمع الأنغليكاني.

---

(٥) كارمن مدريمان، المديرة التنفيذية للمنظمة الدولية لإنهاء بناء الأطفال واستغلالهم في إنتاج المواد الإباحية والاتجار بهم لأغراض جنسية ECPAT international، وهي المنظمة التي وضعت تقرير آب/أغسطس ٢٠٠٩.

(٦) أماندا بيسيه، رئيسة حماية الطفل بمنظمة اليونيسيف في تايلاند.